

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

کتاب زندگانی رسول و صلح آن
مؤلف حاج بابائی و محمد صالح عابدی

Σ 220

شماره اختصاصی (۹۹) الزکب اهدائی : یکم اردو

Y10589

رفتم بصد که در کربلا
گفتم که در روز از این است
بذل کتاب المحمول المتکلی المقدم محرر
بذل کتاب المحمول المتکلی المقدم
فقاره واسماعیه واسمعیان عمارت علی
وقارسته واسماعیه واسمعیان عمارت علی
احسن التقریب استخلاص فی قرائنه
احسن التقریب استخلاص فی قرائنه

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
أبهي أصل يمتني عليه الخطأ وأولى قول فصل
يقف اليه الوالابان حمد من ينش عن وصية التجدد
والقبيلين وقدس عن ادراك العقول والحواس
والصلوة على من لا نبي بعده
أشرف من عرفه أسرار الحقائق كما هي والله الذين من
أنوارهم تقبل الأحكام وبأنارهم تعرف مسائل
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

والتعريف

الحلال والحرام صلوات الله عليهم ما دامت الفروع
مترتبة على الاصول والاحناس متقومة بالفضول
اما بعد فيقول راجي غفرته العفي محمد الشهر
يهاء الدين العاملي نجار الله عنه هذا يا
اخوان الدين ما توفرت عليه واعيكم وتكررت
اليه مسألكم من مائة مئة من محرر الفضول يقين
خلاصة علم الاصول فخذوا اليكم زبدة وجبة
موصلة الى كنوز وخبئة عزيزة مطلعة
على رموزه والتمس مسكرا لا تبذلوهها الا
الى طالب يعرف قدرها ولا ترفوها الا الى

هذا هو العلم الذي هو العلم بالذات لا بالصفات

خاطب علي مهرها فانما علمه لم يخل فاضح او

وقفت على زلل واضح فتوا علمنا باصلاح

الفساد وترويح الكساة واجركم على الله ولا قوة

الا بالله **ورتبها** على خمسة مناهج **المنهج الاول**

في القدم ما وفيه مطالب **المطلب الاول** في بيان

من احواله ومبادئه المنطقية **علم** هذا العلم

في الاصل مركب اضافي **والاصل** ما يبنى

عليه شئ **والفئة** العلم بالاحكام الشرعية العز

عن ادلتها التفصيلية فعلا او قوة قريبة و

عليتها عنهما مع ظنيتهما على التصويب ظاهر

ادله

التي

وبه **نشر**

وبه وخفية الا ان يراد الظاهرية او ظنها او

القطع بتعيين العمل والافتاء بها وخيال الثلثة

او سطرها والعطية ليست فمها ومن ثم لا

اجتهاد فيها كما ينطق به حده **والمراد** الاحكام

الساكنة **ولامها** جنسية لا استغراقية اذ انتهى

القريب للاحاطة بالكل متعذرا او متعسرا و

التردد في البعض ثابت فدخل علم المتخيري

فخرج لا ادري **فاما** علم المقلد وجبريل مثلا

فخرج بحرف المجاوزة ولا حاجة الى ضم

بالاستدلال بعد ذلك كالحاجي ويراد

اسم العلم بالذات لا بالصفات

ادله

۱۲۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

[illegible]

الحق في الله واليه المرجع والباقي

فليس من مذهبنا و يستمع ابطاله **فصل**

وحدت علی العلوم بالقواعد الممهدة للاستنباط

الاحكام الشرعية الفرعية والصفة مشقة

بالاحصاء مسلم الطرد من دخول العربية

والمناظرة وبيان من المنطق والكلام و

العربية والاحكام ومرتبة بعد التثنية

الاول وموضوعه دلائل العقه من

الاستسباط ومرتبة القور بالسعادة الدنيا
الاستسباط ومرتبة القور بالسعادة الدنيا
الاستسباط ومرتبة القور بالسعادة الدنيا

الاول من
الاول من

وضع

ان شاء الله تعالى

ولروم الحزن جاهر واستبدت العلامة بنوفا

الاجتهاد الواجب كفاية عليه ويقدر في كلية

كبراه المعارف المحسن اللهم الا ان يضرني الاوسط

وَيَتَحَصَّلُ لَهُ فَيَلْقُوا السَّاقِي **فصل** الدليل عندنا

ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري

والامكان لادراج المغفول والمخبري لاجزاج
الحقول

الحمد وعند غيرنا قولان فضايل يكون عنده قول
 اهل السلفين او هم كسان
 اعمهم

آخره جعلت الاما و اوسيلين مراد انتم خرجت
 اوسيلين مراد انتم خرجت

۱۵۸ سفر جا لا یوربا بیگمائی سدا لا ستر

والنظر امل معقول لكسب مجهول والعلم صورة
 حاصلة عند الدرك او حصولها عنده اوصفة
 توجب لجلها تميز الاجتميل النقيض فدخل الاحسا
 اوصفة يغلي بها امر معنوي لمن قامت به فخرج
 ومعلوميته مما علم به وعلم كل واحد بوجوده
 لا يوجب دورا ولا بداهة اذ حصول الشيء
 غير يقوره وامتناع النقيض لعادة اوجي لا
 ينفية الامكان نظر الى قدرة الله تعالى
 قد يظن منافاة مطلق التجوز المحرم وفيه
 ما فيه ثمر ان كان اذعانا بنسبة مقديق والا

العلم
 لا يوجب دورا ولا بداهة اذ حصول الشيء
 غير يقوره وامتناع النقيض لعادة اوجي لا
 ينفية الامكان نظر الى قدرة الله تعالى
 قد يظن منافاة مطلق التجوز المحرم وفيه
 ما فيه ثمر ان كان اذعانا بنسبة مقديق والا

مقصود

فان قيل قد يقال ان العلم صورة
 حاصلة عند الدرك او حصولها عنده اوصفة
 توجب لجلها تميز الاجتميل النقيض فدخل الاحسا
 اوصفة يغلي بها امر معنوي لمن قامت به فخرج
 ومعلوميته مما علم به وعلم كل واحد بوجوده
 لا يوجب دورا ولا بداهة اذ حصول الشيء
 غير يقوره وامتناع النقيض لعادة اوجي لا
 ينفية الامكان نظر الى قدرة الله تعالى
 قد يظن منافاة مطلق التجوز المحرم وفيه
 ما فيه ثمر ان كان اذعانا بنسبة مقديق والا

فتصور وكل من كل غير يدعى لكسب
 وانزوم طلب المجهول المطلق وليس يدعى التصور ما
 زعمه الحاجبي وتعليقه عليه ويجوز طلب البسط
 واستغناء التركيب عن الطلب والذي ذكره النفسي ان امتنع
 نقيضه مطلقا فاعلم ان علم او عند ان اكر فاعتقاد او لا فانا

الراجح ظن والرجح وهم والمنساوي شك **فصل**

ممتنع الصدق على كثرة جزئي وجايزه كلي فان
 فان في آخر بلا مصادقة متباينان وبالعكس متساويان
 كقوله او معهما من جانب واحد ام واخص مطلقا بعكس
 نقيضيهما ومنهما من وجه وتباين نقيضيهما متباين جزئي
 لارجح الجانبين

الراجح

اوراد على اقل من
الاراد

فصل ذاتي الماهية ما لا يمكن تحكيما قبله

او ما ثبت لها بالاعلة او ما تقدمها باعتبارها والعرضي خلافه
وجزؤها المشترك بين مختلفي الحقيقة جزئي الممتزج

فصل والتركيب منها نوع اضافي ومتفق الاحاد في الحقيقة

فصل الحقيقة والجنس الوسط نوع بالاول والبسيط بالثاني
والخارج عنها كالاخير خاصية وكالاوّل عرض عام

فصل الحد عندنا ما يميز الشيء عن غيره مطردا

منعكسا فان انبأ عنه بذاته حقيقة او لازمة

فوسمى او مرادف اجلي فلفظي وعند غيرنا ما يميزه

بغير

هذا هو الحد عندنا
فان انبأ عنه بذاته حقيقة
او لازمة فوسمى او مرادف
اجلي فلفظي وعند غيرنا
ما يميزه بغير

بفصله مع جنس المميز او خاصية مع حد او رسم تاما

ويبدو منها نقصان وصورة الحقيقة جزئي قريب ثم فصل ولا

يكسب برهان والادار او حصل الحاصل اضافي

فصل الصدق في احوال النسبة لا تعقلها

القصية قول يصدق او يكذب او كلام للنسبة خارج

فان حكم فيها باثبات امر لا او قية فحلية والافتقار

وموضوع المحالين اما متخص فخصه او نفس الحقيقة

فطبيعة او مبين كلاً او بعضا محض والافهولة

وان صرح بكيفية النسبة فوجهة بسيطة او مركبة

واول جزئي الشرطية مقدم وثانيها نال فان حكم

ان كانت الشئ مظهرا

فان في هذه تارة نسبة
وهو الذي يميزه عن غيره
النسبة مطابق له ولا يفتقد

فان في هذه تارة نسبة
وهو الذي يميزه عن غيره
النسبة مطابق له ولا يفتقد

فان في هذه تارة نسبة
وهو الذي يميزه عن غيره
النسبة مطابق له ولا يفتقد

فيها يتعلق نسبة على اخرى فتقلد زمنية او

انفاضة او بتا فيها او عد من فخط حقيقة او

ما تخرج او حلق **فصل** البرهان ان خلا عن

ذكر لازم وتبينه فاقتراف حمل او شرط

والا فاستثنائي وبسند المطلوب في الحمل موضوع

واسفر وذا انه مغري وخبر محمول واكثر وذا انه كبري

والكثر وسط وقد يستدل على المطلوب باطل يقينه

او يخفق ملزم حقيقة وهو عكس فالفهمان قضتا

انها صدقت كذبت احدها وبالعكس فالخصية شرطها

الوحدات الثمانية وغيرها معها الخالف كالا حقا

والكل والفرق والاعمال والاشياء

فقبض الوحيدة كلية سالبة جزئية وجزئية سالبة

كلية وعكس الكلية تبدل طرفها مع بقاء الصدق

والكيف فعكس الموحدين جزئية وعكس السالبة

الكلية مثلهما ولا عكس جزئية وعكس القيص

تبدل تقيي طرفها مع بقاءها والسؤال كالموجبا

في العكس وبالعكس **فصل** هيئة وقوع الوسط

عند الحد في سبيل فاهو محمول مغراه موضوع

كبراه الاول وشرطه ايجابها وكلية كبراه ويخرج

المصوبات الاربعة فوجبتها مع موجبة موجبتها

ومع سالبة سالبتها وما هو مجموعها الثاني وثلاثة

والا فمجموعها مع سالبة سالبتها

اختلافها ككلمة كبراه ولا ينتج الا

سالبة فكلية ككلمة ومختلفناه خربة وما

هو موضوعها الثالث وشرطه ايجاب

صغره وكلمة بجملة اخلافا ولا ينتج الاجزئية

فمجموعه مع مرجبة كلية وبالعكس موجبة

سالبة ومع سالبه عكس الاول الرابع وشرطه ايجا

بهما مع كلية صغره او اخلافا فمجموع كلية

احدهما وينتج سوى ايجاب الانبياء فوجبة

الكلمة معها موجبة وسالبة الكلية

مع اوليها سالبة كلية او خربة بجزئية مع خلا

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

كلمة فصل الاستثنائي اما منه ان لا ينفصل

استثناء مقدمه تاليه واكثر من بيان

نقيضه نقيضه واكثر من بيان

ويلزمه الثاني اما اثباتا وتقيانا

اثبات كل نقيض الاخر ومن نقيضه

عينه او اثباتا فالاولان او تقيانا

ويرد الافتراض الى الاستثنائي و

بالعكس **المطلب الثاني** في المبادي اللغوية الله

لفظ وضع لغوي وطريقها تواتر واحد ولا

يبقى فيما سوا الدوران متقلب والثاني

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

فيها

للتقيضين بل في المناسبات الذاتية وإرادة
الواضع مخصصة وهو ما الله سبحانه
بدليل وعلم آدم الأسماء كلها و
اختلاف السننكم أو البشر بدليل الألبان
قوله أو من تعالى الفروى ومنها البنا
والأعداء أو فلسس ولا قطع في شئ منها الجواز
الهام الوضع وإرادة المحقق والتوقيف على
سابق والأقدار وتعليم آدم والتعريف كما
في الإطغال **فصل** دلالة اللفظ على معناه
مطابقة وخبرنا الضمى تفن وخارجة اللازم

القرام

القرام ثم إن قصد بمنزلة خبر مشترك والافتراء
وان استقل ولم يدل بجهته على زمان فاسم
أودل ففعل والاعرف وان الحمد معناه منها

فكثير فتواطى ومتفاوتا شكك وان كثر
فتشرك ان وضع لكل والافتقار ان اشهر
في الثاني والاختيصة ومجاز واذ كثر أقبانية
أو اللفظ فقط فتأدفة **فصل** اللفظان
للمحمل غير ما يفهم منه لغة ففرض والافعال راجح
والمرجوح ماول والمساوى مجمل والمشارك
بين الأولين محكم وبين الآخرين متشابه وان

القرام
اللفظان
المرجوح
المشارك

القرام
اللفظان
المرجوح
المشارك

فان قيل ان العلم
لا يتناول الا ما هو
مستقل بالاعتبار
فان قيل ان العلم
لا يتناول الا ما هو
مستقل بالاعتبار

دال على الطلب من فعل قاهر ومن ملوفا القاهر
ومن سافل سؤال **فصل** المشكوك واقع
في اللغة لبثت العين وامثالها لا تخطو الا
عن الاسم لولاه واشتراك الموجود بين الحاضر
والقديم ولا اختلال مع القرينة والاجمال قد
يقصد وفي القرآن كقوله ثلثة قرو والامتناد
للاشغال فائدة والتواضع واقع كاسد يجمع ويجوز
تعلقها ولا يرد خد اي اكبر ويغيد التوسعة
والترتين وتنبيه العلامة وليس منه الحد والتكثير
فصل الحقيقة لفظ مستقل في وضع اول والحال
التي هي حقيقة اللفظ المستقل في وضع اول والحال

فان قيل ان العلم
لا يتناول الا ما هو
مستقل بالاعتبار

فان قيل ان العلم
لا يتناول الا ما هو
مستقل بالاعتبار
فان قيل ان العلم
لا يتناول الا ما هو
مستقل بالاعتبار

في غير علاقة ولا في متعاقبة وحصر في
جانبين مشرين وكفى من نقله وقد عرفنا بالسلك
ولا دور وهو بعدم المراد ولا عكس وفي القرآن
كقوله اسماءه نعم توفيقه وهو اول من الاشتراك
واعلم ان غلبت الزيادة مع معارضة متبناها ولا يندر
الحقيقة كالرهن والعائدة مع عدم وفي نحو ابدت
الربيع وجوه اربعة مشهورة والحقيقة الشرعية
للشريعة فانه بعد والمتنازع محل كلام والظاهر
شوبها للسادس وفيه ما فيه ولا يلزم عدم
علمية القرآن وفيه العريب كشكاة ومجبل

دون ابراهيم فانه علم **فصل** الواو العاطفة

لما تطلق الجمع لنقض اللغويين وقولهم ايضا في

المختلفة كالمثقف وورويها في النفاصل

ومع القبلية والمعدية وصدقها مع ارادة

المعية وسواها من النعم بانهما تبدلوا واستفادوا

الجمع من جوهر اللفظ مدفوع باحتمال الاضراب

وانكارهم على بن عباس على تقدير العمة معارض

بامره به وهذا ادل والغاء للنقض وهو في

كل شيء مجببه كروحت قولوت ولما قولت

ففيحكمه عن اب فلما الغد في القرب وقوله

الهاك

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في هذا الباب من النسخ والجمع في النسخ والجمع في النسخ والجمع في النسخ

اهلكتها فاجاءها باسنا اي اردناه او القعير

وكرهى والباء لعان منها النعير كما ورد

به النص الصحيح عن الباقر في تفسير قوله تعالى

والسحابة في سكر فلا عبرة بانكار سبويه

ذلك في سبعة عشر موضع من كتابه وقد

بسط الكلام فيه في شرق الشمس **فصل**

المشتق فرع وانق الاصل باصول حروفه

والنواع خمسة عشر ولا يلزم بقاء المعنى

في صدقة حقيقة اذ هو ليس حصل له ولقد في

المخبر والمكلم وانوم مجازية النون للثبوت

لا يسمي فيها المعنى

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في هذا الباب من النسخ والجمع في النسخ والجمع في النسخ والجمع في النسخ

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في هذا الباب من النسخ والجمع في النسخ والجمع في النسخ والجمع في النسخ

والغافل واستعمال في الثانية والاصل الحقيقة

والغافل واستعمال في الثانية والاصل الحقيقة

ومخرج الاستقبال بالالتحاق والنفى الحاصل

ومنع الكافر على من شرعي وقيل بخرجه

عن محل النزاع اذ هو مالم يطرح على المحل

وصف وجودي بخلق الاول كمال المحصول

وعينه فاطلاق النائم والقائم على البقاء

والقاعد مجاز اتفاق لا السارق

والزائد بعد ما فتعير بقاء كراهة الطهارة

بالمتحقق في الشمس بعد بركه على هذا الأصل

كما ترى **فصل** لا يشترط الانصاف

الذي هو محل النزاع لا يخرج عما قلنا

الصدر وجودي وهو البرهنة 8

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء عن الشق وان غلب واستدل

بصدق المولود والصارف مع قيام الالام

والضرب بعينه وهذا المبدء هو المتأين

لا الاثر ويمكن الاستدلال بصدق العالم

والقائد والمخالق عليه بمجانز الجنتين

ولا قيام الحاق به وتشتت بالاشتقاق

منع اطلاق الموجود والصارف على الشيء

الواجب على الصانع مثلا لعينه الوجود

وقيام الصوت بالهواء وجعلهم

الواجب من الكلام المعنى والمحق ان المعنى

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء

بالمبدء

فبالاودعويهم الاستقراء لمثبت **الطلب** في

المبادئ الاحكامية الحكم الشرعي طلب

الشارع من المكلف العقل او تركه مع استحقاق

الدم بمخالفة ما يريد ونحوه **تسوية** بينهما

لوصف مقتضى لذلك فعلت الاحكام

انجسته بعد ردها والوضعي ليس حكما

بل مستلزم له ولا مانع من طلب الترك

واثر القدرة الاستمرار عليه والطلب

في القوي راجع الى العتق ومكروه العباد

من الندوب لانه لا يحتمل ان يات منه

بارها

بارها الى وصف خارج ونسب

القسمية به نصف **فصل** في الحكم

خطاب الله المتعلق باعمال المكلفين

وقد ينقض حكمه بالخاص من جهتين

وطرده بقوله لا يعلم والله خلقكم وما تعلمون

بل انطباق الحمد عليها اظهر انكارها له

في الاشعار الظاهري بالعموم ولذلك

استدلوا بها على خلق الاعمال وقديت

عن العكس بان التعلق بالغير في التخصيص

ملحوظ والمحسنة من الجبين معقولة

انما تكون في خواص ونحوها في

الطلب الى الحكم الشرعي

الطلب الى الحكم الشرعي

الطلب الى الحكم الشرعي

الطلب الى الحكم الشرعي

الطلب الى الحكم الشرعي

وعن الطرد بان حثية التكليف معقبة و

يحدث منها التعذر والتجوز واعتبارها في

الإقامة فيها لا يكاد عليهم في عبادة ما يتحتم

ثم سوفها ظاهر في ارادته خلقه سبحانه

جوهر الصنم وهو المعبول فلا يتم استدلالهم

بها على خلق العل ودعوى السعياوي

الاولوية غير سموعية والوقوف لا

يوجبها كمال في القدرة والقدر ويلو

نقص طرد الحد بعد التحسين باختيار الزوال

لكان اظهر لصراحة الوعد والوعيد واردة

فهم كونهما واردة في التكليف فقال انها

فما كانا قلعاً

المكلفين بذلك الخطاب ان احثت الطرد

انتهت العكس بالاباحة كن بادة الاضمار

التخيير ان حكم بحكمة الوضعي فضايق الوضع

ومن ان جعل اليها السقط ولو لم يكن الاول

بالصريح بل عزم بما يميل اليه من النص

بكثير من الايات كما هو على الحقيق المعنى

ومن قل ومناصر اصحابها في التحريم والحق

انهم اظهروا الحكم والاجراء على خلافه لم يثبت

فصل استحقاق المدح على العدل والاحسان

والذم على الظلم والعدوان ضروري ديني

بما ان الله تعالى قد جعل

فهم كونهما واردة في التكليف فقال انها فما كانا قلعاً

فهم كونهما واردة في التكليف فقال انها فما كانا قلعاً

فهم كونهما واردة في التكليف فقال انها فما كانا قلعاً

الوحيد ان يحكمه ثقافة الاديان ومن

فقر السن والقيح على صفته الكمال وموافقته

الغرض ونقيضهما وانكرهما في المذكورات

بالمعنى المشاع فقد كابر مقتضى عقوله

والتخالف سفي ذالهما كجمع المقبضين وان كانا

اقول القبيحين مدخول وشرعها يفي الوعد

بالوعد والوعيد ونقمة النفي بعد روية

مع محمد بن يحيى عن عبد الله الكاظمينها والحمد لله

العبادة بالملة ولو تم الاخطار الحكي في الواجب

نعم ولو قيدت القدرة فالعقل حادث و

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

42

الحمد لله
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين

این کتاب در تاریخ و جغرافیه
 و اخبار و کتب معتبره
 و کتب معتبره
 و کتب معتبره

لا ينافي الجواب بالإرادة الاختيارية ونفي

التعذيب قبل البصة للعفو وامتناع القيد العارفين

لا ينفى القدر عليه **ما التفت** وحب يسر

المعنى على الأمن العقاب أو زوال النعمة بتركه

وهو الفائدة أو استحقاق المدح والزيادة أو هو

لنفسه وقطع بعدم العقاب على شكر النعمة بل على

كفرانها والقياس على اللغة باطل لجوار نفيها

بالنسبة اليهما معا فطرق الاستنزاف اما ايجه

منحازة في وان حفر عند نعم الكيف عظمة

عندنا فترك سكرها كقران فطما كلام الحاحي

[illegible]

تمت خبيرة الشريعة في هذه المجلد
استاذ الجامعة الإسلامية

الاشياء الغير الضرورية بما لا يدرك

العقل فصح كشم الورد قبل الشرع غير متباد
هي منافع بلا مقصود والاذن في النقص
معلوم عقلا كالاستقلال بجده او الغير والتعليم
باحتقاق من اقصر من النفس على اقل ما حصل
بد الحيق زمانه الواجب ما يستحق تاركه
لا الى بدل ذما ولا نقص باخيه في الاربع
في الاربع لا اعتبارها في الاولين اذ انكر
وقس عليه ان اشد على احدي التثنية في المسح
والنسيج ويؤاخذ من الغرض فان فعل في وقت
المقدرة

المقدرة او لا فاداء وثانيا المبدأ في نقص فعادة

او بعد ما مر جدي بقضاء او قبله باذن فتقدم
وكذا المستحب وتكلم بذلك حد ودها ولا نقص
بادا ومذكر الواحدة واعادة النقص في جملة
وقضاء معسدا للوقتية بالنقص والنقص به
والتعيق بالاضاد فصل الموسع ما حصل
وقته عنه والمضيق ما ساواه او نقص عنه
كقدر الركن بعد غسل الحيض والكل وقت
للاول لا اوله وبعد قضاء كعوض الثاني
ولا اخره وقبله نقل كعوض الحنفية ولا هو

الاشياء الغير الضرورية بما لا يدرك
العقل فصح كشم الورد قبل الشرع غير متباد
هي منافع بلا مقصود والاذن في النقص
معلوم عقلا كالاستقلال بجده او الغير والتعليم
باحتقاق من اقصر من النفس على اقل ما حصل
بد الحيق زمانه الواجب ما يستحق تاركه
لا الى بدل ذما ولا نقص باخيه في الاربع
في الاربع لا اعتبارها في الاولين اذ انكر
وقس عليه ان اشد على احدي التثنية في المسح
والنسيج ويؤاخذ من الغرض فان فعل في وقت
المقدرة

مراعى كالكسح بل الواجب احد الاشياء

المتماثل للمتمايزة بالوقت لا إطلاق الا في غير تعبد

وعدم الاثم في التأخير وطلان الصلوة قبل الوقت

الشيخ والرفعي على التخيير الى الضيق

بين الفعل والغرم عليه ووافقه ابن زهرة

وابن البراء وهو قوي خلافا للتحقق والعلامة

وابتاعها الخلو تركه عن بدل في الحياة و

لا اثم فيخرج عن الوجوب ولو لم يتاخر قبل

الوقت وفيه ما ورد واقتضاء المدلية للشيخ

راسا وخلقوا لا مرعفا متنتفى والقطع بما ناله

الشيخ والرفعي على التخيير الى الضيق

بين الفعل والغرم عليه ووافقه ابن زهرة

وابن البراء وهو قوي خلافا للتحقق والعلامة

وابتاعها الخلو تركه عن بدل في الحياة و

لا اثم فيخرج عن الوجوب ولو لم يتاخر قبل

الوقت وفيه ما ورد واقتضاء المدلية للشيخ

راسا وخلقوا لا مرعفا متنتفى والقطع بما ناله

الشيخ والرفعي على التخيير الى الضيق

بين الفعل والغرم عليه ووافقه ابن زهرة

وابن البراء وهو قوي خلافا للتحقق والعلامة

وابتاعها الخلو تركه عن بدل في الحياة و

لا اثم فيخرج عن الوجوب ولو لم يتاخر قبل

الوقت وفيه ما ورد واقتضاء المدلية للشيخ

راسا وخلقوا لا مرعفا متنتفى والقطع بما ناله

الشيخ والرفعي على التخيير الى الضيق

بين الفعل والغرم عليه ووافقه ابن زهرة

المصلحة لان جهتها والجواب انما عن فعله

في كل جزء قبل الضيق لا مطلقا وخلقوا عنها لا يمنع

شوبها الدليل والبدل هنا تابع مسبب عن ترك

مبدله الواجب اصله كتحصيل الظن بوقوع

الكفا في عند تركه ولا مشاحة في اطلاق

البدل على مثله وكون الغرم من احكام

الايمان لا ينافي بدلية في وقت **نقد** ط

الموت فيخرج من الوقت يعنى تركه قبله

ان مات وان بقي في العميان نظر وهو

اداء والقاضي قضاء وما وقت العرك ذلك وظا

الشيخ والرفعي على التخيير الى الضيق

بين الفعل والغرم عليه ووافقه ابن زهرة

وابن البراء وهو قوي خلافا للتحقق والعلامة

وابتاعها الخلو تركه عن بدل في الحياة و

لا اثم فيخرج عن الوجوب ولو لم يتاخر قبل

الوقت وفيه ما ورد واقتضاء المدلية للشيخ

راسا وخلقوا لا مرعفا متنتفى والقطع بما ناله

الشيخ والرفعي على التخيير الى الضيق

بين الفعل والغرم عليه ووافقه ابن زهرة

وابن البراء وهو قوي خلافا للتحقق والعلامة

وابتاعها الخلو تركه عن بدل في الحياة و

لا اثم فيخرج عن الوجوب ولو لم يتاخر قبل

الوقت وفيه ما ورد واقتضاء المدلية للشيخ

راسا وخلقوا لا مرعفا متنتفى والقطع بما ناله

الشيخ والرفعي على التخيير الى الضيق

بين الفعل والغرم عليه ووافقه ابن زهرة

المسافر في السفر

السلامة ان مات فجاءه فغير عاص فيه ما و

فوق الحاجي حكمه **فصل** الواجب الكفائي

ما يعطى الكل بفعل البعض قطعاً او ظناً

شريعياً وجوباً على البعض كبعض الشافعية

يغيث الاجماع على تائيم الكل بتركه وتائيم

غير المعين لا يعقل بخلاف التائيم بغيره

ويبرأ بآية النشر والله اعلم سقوط الوجوب

بمن عن الكل **فصل** الواجب الخيري ما عين له

الشارع بل لا من غير نوعه اخياراً فخرج

بالغيث احراق الميت وبالثاني صوم

المسافر

فيما يشاء من جزية و الاجماع على تائيم الكل

للتفصيل في غير هذا الموضع

المسافر في السفر

المسافر في السفر والكفائي وبالاخير الوضوء

ونحوه وجوب الكل سقطاً البعض او واحد

معين عند الله يعني التخيير المجمع عليه والمحال

ايقاعه غير معين والواجب احد الابدال

الصادق على ايها شاء وتخيير الكل كالدفعة

فيما يشاء من جزية و الاجماع على تائيم الكل

بترك الكفائي فارق **فصل** المنسوب غير

ماوردته وفاقاً للعامة والكوفي والوازي

والهري لئان الامر للوجوب كما سيجي

والحاجي وموافقه خالفوا في الدعوى

المسافر

المسافر في السفر

المسافر في السفر

المسافر في السفر

ووافقونا في الدليل واستندوا بانطباعه وهي

فعل المأمور به وبأشياء الأقسام فإن أرادوا

الحقيقة متخالفة الكبرى او الاعم لم يقع

الشيخ قبل المباح ليس جينسا لماعد الحرام

من الاحكام بما قد يظن انك اللزوم خلوا

النوع عما هو من حقيقة الجنس وهو الساي

وقولهم هو الماذون في عقله عن فضله
الذي لم يزل يروي

فصل المسكون صحيح العبادات ما وافق

السبع ونقص حُرَّة بالحقان وفيه ما قبله العبا
الشيء الثاني: أن يكون في

الرجوع العبادات

۱۰

ابن علی ظاهر و طرده بغاسدنه ان اول و

تمت الخلاف في الصلوة بطلان الطهارة إذا طهر

خلال وصحح العقود والإيعازات ما رتب

عليه السلام الذي يعرفه مطلقاً به

والباطل مصلحا ما قبل السجدة

فصل في بيان ما يوجب التوبة
من الذنوب والآفات

وَالْوَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ كَمَا كَانَ الْقَادِي

عَلَى مَخَصَصِ الْفَاءِ الْعَيْنِ لِقَعْدِهِ عَلَى عِلْمِ مَخَصَصِهِ

وإنك أدركت مكارمة واستدل الالاملة

الاستعداد للاداء في القيد

Handwritten text in Arabic script, likely a marginal note or a continuation of the text from the previous page.

التكليف بالمال لولا جعل محض وتقييد الواجب
بالطلاق لاخراج الاستطاعة وتخصيل النطاق
مستغنى عنه اذ الكلام بعد الوجوب

لا يقدح في ما ذكرنا من افعالنا ولا من التزامنا مع الله تعالى في الواجب
في الصريح وحده الصريح بعد وجوب الاستثناء
والمعصية بتركها والواجب بتركها والواجب بتركها
مذمومة بما يترك ويكفي فيه الواجب غنى
لانها في المباح موجود اجماعا واستدلالا
او هو مجموع مصادره للاجماع مذكور لا يقدح

الغيبي

الغيبي لتبوت مطلبه بالتحديد ولا لزوم وجوب
الحكم لا التزاما بغيره ولا منع وجوب غير
الشرعية لثبوتها كما امر بل عدم كون المباح مقدرة
الترك المأمور ولا في ما سئل عنه هو المكلف و
المباح كاخوة الثلثة مقارنات لا غير فحصل
المخلص وبطلان كلام المحاجبي **في** الاشارة
الشرعية وهي عندنا ربيعة الكتاب والسنة و
الاجماع وخبره ودليل العقل اما
القياس فليس من مذهبنا كما هو في المطلب
الكتاب قبل القرآن كلام منزل للاحجاز لثبوت

منه والتعليل لإخراج بقية الكتب والحديث

القدسى وقيل ما نقل بين دفتي المصحف قرأوا

وهما دويران مع خروج البعض عن ظاهر

الاول وهو لا يلزم الغرض ودخول تراجم

السورة في الثاني وقيل بالاصح الم

لله ولى الامر بعده و هو كماله و في الشأ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لأنه لا يصح الصلوة بدون تلاوة القرآن

الملاوه وكالا وليس في الاول ولو قيل

کلام بعض نوعه معجز او کلام مجرم من خطه

محدثا كان اولى والسورة طابقت القرآن

وَصَدَّقَ فِيهِ بِالْبِسْمَةِ أَوْ بِرَأَةِ وَنَقَضَ طَرَفَ بَصِيَّةٍ

السور فزيد متصل آخرها فيه باب واحد ما نقص عنه

بالاخيرة فريد اوغير مصفايدلشي مندر وخلق

استقامته وهو عن راعه الاستقامه طرده بعض

مسألة الخامسة في معرفة ما إذا كان

الحسين بن علي بن الحسين

ذات برجه و نصف طرد بابية الكرسي و ردة باردة

الاسم وهي اسانف محضه وتعريف ظاهر والاولا

المكتوب في العنوان لاستقام **فضل** القرآن

متواتر لموافر الدواعي على نقله والبيانات في

محالها اجزاء من الامعاء وتطافر الضووع عن

اثنا عشر والروايتين عن ابن عباس ولا تفتان الكل
على انبائها بلون خطر كويل وفيما مع مبالغة
السلف في تجريد السبع متواترة ان كانت مجرّدة
كذلك ومالك اما الادراك كالمدة والاما المدة فلا
ولا عمل بالشواذ وقيل هي كاجزاء الاحاد ولا
للجهل عن غير احكامي الايات وهي خمسة تقريباً
وقد بسطنا الكلام فيها في مشرق الشمس **المطلب الثاني**
في السنن وهي قول النبي صلى الله عليه وآله او فعله او تقريره غير قرآن
ولا عادي وما يحكي احد من حديث نبوي وقد
يجد مطلق بكلام يحكي قول المعصوم او فعله

او تقريره

او تقريره وينتقص طرده ببعض عبارات الفقهاء
لنقل الحديث بالمعنى الا باخذ المحيطة وعكسه
بالسوء من المعصوم غير محكي عن مثله والقرآن
خروج بيقيني عدم سماع احد منهم حديثاً أصلاً
الا ما حكاه عن مثله فلا يولى هو قول المعصوم
او حكاية قوله او فعله او تقريره وما لا يثبت
الى المعصوم ليس حديثاً عندنا **فصل** يطلق الخبر
تارة على ما يرادف الحديث واخرى على ما يقابل
الافتراء ويرسم بكلام النسبة خارج كما مر
وصدق وكذب مطابقة للواقع وعدمها كالافتراء

الخير وعدمها كالنظام ولا لهما وعدمها كالحافظ
 ومكذب المنافقين في زعمهم اوفى الشهادة او
 تسمية او استمرارها اوفى لا اذم الغائبة اوفى
 حلفهم على عدم النفي عن الاتفاق او المعنى هم
 كاذبون فلا تغير بعد فهم في هذا الخبر فقد يصدق
 الكذب وتوديد الكفار خبره حتى لا يبدوا انما
 هو بين الافتراء وعدمه فلم يثبت الواسطة
 فصل المتواتر خبر جماعة يفيد بنفسه القطع بعد
 وشبه التسمية واهية وشرطه بلوغ رواته في كل
 طبقة حتى يؤمن معدوا طوطهم على الكذب واستقام

الى الحسن وحسن اقلهم في عدد مجازته وقول المخالفين
 باشراق ائمة دخول المعصوم افتراء ثم شرط الرقعة
 عدم سبق شبهة تؤدي الى الاعتقاد بغيره ليندفع
 كلام الكفار في تواتر بعض معجزات النبي صلعم
 وكلام المخالفين في تواتر النص على الوحي وما
 لم يتواتر احاد ولا يفيد بنفسه الاطلا ومضى
 القطع مكابر وقد يفيد ان حرف القرآن و
 المنازع مباحث يجوز التعبد بخبر الواحد عقلا
 اجماعا منا واختلف في وقوعه فنفرد الرقعة
 وابن زهرة وابن البواج وابن ادريس وفاقا

كثير من قد ما شاؤ وقال به المتأخرون وهو الظاهر
اعطوا اهل قوله ان جاءكم فاسق فلو كان فرات
 الذين يكتمون ولما شاع وزاع عن اصحاب ائمتنا
 ومن يلهم من شدة الاهتمام باخبار الاحاد و
 تدوينها والاعتناء لشأنها تغلا وتصحیحها والبحث
 عن حال رواتها ذموا ودموا وتعد بلا وجرحا
 وما ذك الا للعل والنهي عن ايقاع الظن انما
 هو في الاصول حكايته عن الكفار واصالة
 البراءة ضعيفة بعده وتجزئ المعارض لا يمنع
 العمل قبل ظهوره والتوقف بعد خبره في الدين

لافراد

نقل جوهرية
 من كتاب
 في معرفة
 ائمة
 الهدى

لافرادهم بينهم مع انه لنا الامليان مع **فضل**
 يشترط العمل بنحو الاحاد بلوغهم وعقلهم وعملهم
 ومنبسطهم واما انهم وانكفى الشيخ عن الايمان بما
 لعدم حاجتنا جعل الطائفة عجزا في الكبر وسماحة
 ونحو فضال واهلهم وليس اية التثبت بحجة عليه
 لمنع صدق الفاسق على المخطي في بعض الاصول
 بعد بذل مجهوده ونسب الاحباب على توثيقه
 والا لارتفع الوثوق بعد اكثر المؤمنين من ائمتنا
 واما ما ينقل عن بعض المحققين من تفسيق اهل بن عثمان
 مع توثيق الاحباب له فلو ثبت له من فضيلة حجة على الشيخ

طاب ثراه ولما اضط فيه ارب غلبة الذكر على السهو
 قد طعن اغناء العدل من شرطه لغيرها من نقل ما لم يضبط
 ورد بعد منهم من نقله ساهيا عن انه غير مضبوط
 او غيضا بط **فصل** تركية العدل الواحد الاما
 كافية في الرواية وفاق للشيخ والعلامة وسائر
 المتأخرين وخلاف المحقق واتباعه الا زاد
 الاحتياط في العروج على الاصل ولا لانه اية التثبت
 على عموم قبول خبر الواحد الا ما خرج بدليل كاشف
 قالوا كل خبر شهادة فلا يكفي الواحد قلنا ممنوع
 بل اكثرها غيرها كالرواية ونقل الاجماع وتفتيحه

المرجم

المرجم واختيار الطبيب بالمرار الصوم والاجابة بابق
 الحج الى غير ذلك وقد بسطنا الكلام فيه في فترت
 التبيين واذا تعارض الجاهل والعدل ولم يثبت
 تفيد رجح الجاهل ومعه الاكثر الا يرجح والقول
 بالاطلاق متجه **فصل** رجال السند اما
 اما يوثق بحدوثه وحيث بالوثوق فله حديث صحيح
 او يوثق بحدوثه او بعضا مع وثوق الباقي من ضمن
 او يوثق اما يوثق كل مع وثوق الكل فوثوقه وترتب
 التثبت في القوة وسواها او سواي الاوليين
 ضعيف وانحاء التجلي في هذا الزمان مستقيمة

ان

السماع من الشيخ والقراءة عليه فالسماع بقراءة
 الغير والاحاطة والمناولة والكاتبه واولها
 اولها ومع تاليه اقواها والبواقي اذناها
 والكل مرتبة ومدى ادسابع وهو للوجادة و
 لا عمل بالمرسل الا مع ظن عدم ارساله عن غير
 الثقة كابن ابي عمير ولا يقدح روايته عند
 احساننا لمن اذا المنقول عن مرار ساله عنه
 لا عدم روايته عند **المطهر** في الاجتماع قبل
 هو اجتماع المجتهدين من هذه الامم في عمر
 على اسر والادب بذهبا من عدم قول المعصوم

عن الاجتهاد بتدليل المجتهدين برؤساء الدين
 ومجتهده عندنا للشفقة عن دخولهم عندنا
 على القطع بتخطية الخالف والادوية والوسيد على
 اتباع غير سبيل المؤمنين وحيلهم وسطا ولقوله
 لا يجمع امسى على الخطاء ونحو مما نوافر معنى و
 ليس السكوني حجة لاحتمال التصويب والتوقف
 والتمهل للنقل وخوف الغشاة بلا انكار وحرقي الكبر
 باطل عندنا مطلقا لمخالفته المعصوم قطعا ونقد
 ان رفع منفعه عليهم لرد الكبر مجانا والاجازة كما
 الفسخ ببعض المنفعة **فصل** موت احد الشطرين

١٢٠
المتقين كاشف عن خطائهم واصابة الباقين و
دخول المعصوم بمنع التعاكس كفى الاجتماع
على الخطاء المجتعية لانه فلا يلزم اتحاد خطاه
بهذا يمكن الاجتماع على عدم خلو العصر عن
مصيب في كل حكمه لصدق الاجتماع على حسن
الخطاء لولاها ويؤيد قوله لا تزال طائفة
من امتي على الحق حتى تقوم الساعة **فصل**
اجماع اهل البيت ع حجة الامة الظهير وتزولها في
شأنهم مما شاع وروى الثعلبي وغيره عن
ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

الامة

١٢١
الامة في شدة في وفي على حسن وحسين وقامه
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم
ولام الرجس الحسن وفي المسند في كل جزئية فان
الخطاء وغيره وهذه الرواية تدل على كثرة التمهيد في
الامة وشارحه اليهم بقوله اللهم ان هؤلاء اهل بيتي
واخر اجد لام سلمة عنهم شواهد صدق على انهم
هم المراد من اهل البيت في الامة فلا مبرية بلهايم
سوق الكلام ان المواضع الغناء وروى النجاشي
ومسلم عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله ذات مرة
وعليه طمير حل من شعر اسود في اموالهم حتى دخله

ثم جاء المحرمين فادخلهم ثم جاءت فاطمة فادخلها ثم جاء
علي فادخله ثم قال انما يريد الله ليهب عبدككم التوسيع
اهل البيت ويظهركم ظهوركم وروي احمد بن حنبل عن ام
سلمة ان النبي كان في بيته فاطمة فاطمة ثم بدت فيها
حريرة فقال ادعي لي فوجك وابنيك في اعلى
وحسين وحسين فلبسوا اياكلون من تلك الخبز
فانزل الله هذه الآية انما يريد الله ليهب عبدككم التوسيع
اهل البيت ويظهركم ظهوركم وروي احمد بن حنبل عن ام
فضل الكسافا فاشهدكم بدينهم اخرج يدك قالوا ايها
الى السماء وقال اللهم هؤلاء اهل بيتي وخاصتي

فادخلهم

بسم الله الرحمن الرحيم
فصل
في بيان ما جاء في
تفسيره من حديثه

فادخلهم منهم الرجب وظهر لهم فاطمة فادخلت
واصب البيت وقالت انما علمكم بان رسول الله فقال انك
الى خير اياك الى خير **نقطة** ومما تادي بجحيم انما
عليهم قول النبي اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به
يصلوا كتب الله وعرف اهل بيتي وانما لي بغيره
حتى يراد على الخوض ورواه احمد بن حنبل وغيره بطريق
عديدة مع اختلاف في اللفظ وفي صحيح مسلم
عن زيد بن ارقم مثله وفي آخره قال صحيح ومن
اهل بيته يابزين البس نسائه من اهل بيته فقال
نسائه من اهل بيته ولكن اهل بيته من حرم

الصدق بعدد ومما يؤيد ذلك انهم اعلمهم السلام
معهط الوحي الالهي وفيهم باب مدني علم النبي
وهم احصى الخلق به صلى الله عليه واله واقر بهم النذر
وافضلهم لدير كما ينشئ عند آية المباحلة فقام
العبد من الخطا ومن سواهم واحق باقتضاء انهم
والاهتداء بهديهم ولقد خرجنا بهذا القول بل من
شرط الاعتقاد ولكن الحق الحق بالجل به والافتضا
فصل الاجماع المنقول من غير الواسع حجة خلافا
للفكر الى بعض الحقيقة لنا استدل الدليل بديها
استدل الجا بالاولوية العقلية دلالة دون الخبر

وفيه

مفنيظ وبمؤلفه في الحكم بالظاهر اي بما يفيد الظن و
اقادته لظاهره وفيه انما معارضة بعد الاطلاع
عليه وعلى بقائه قالوا انيات اصلي بظاهره ^{كثيرة}
السند وهي اعظم الاصول وقد يتجوز في تحمية المشهور
اجماعا وربما الحق به وقدره الشهيد في الذكرى
المطابق في الاستصحاب وهو اثبات الحكم في الزمن
الثاني بقوله على ثبوت في الاول والظاهر ان
حجة وفاقا لاكثر اصحابنا وخلافا للرخصة والعلب
الضعيفة واكثر المتكلمين لثبوت الحكم اولا وعد
محقق ما ينافيه فيمن بقاؤه ولو لا له ليرتفع المحقق

كما قاله البضاوي وفيه ما فيه وبعد ارسال المكاتب
والهدايا من البعدي سقها وكان الشك في الزينة
كالشك في بقاءها قالوا حكم من غاب عن زيد بقاء
في الدار سنة صغيرة الثاني مع اعتذارها بطريق
قلنا العادة بالخروج قاضية وغلط المنبأ بعين
الثاني **فصل** القياس مساواة فرع الأصل في صفة
حكمه أو اجراء حكم الأصل في الفرع عياع وقد علمت
بذلك ان كانه الاربعه وليس محتملنا الا
طريق الاولى وبنيته ومنصوص الحلة ان جعلنا منه
الشافعي لا ينفرد ولا ينفرد بل ان تقولوا على الله وان الظن

لا يعني من الحق شيئا يخرج ما خرج به ليل في الباء
وقوله فاذا اقبلوا ذلك فقد مثلوا اعطهم منه
قوم يعيسون الامور بلهم واجماع العن على
رقعة ضد تواتر عندنا الكارهم له ومنع شيعتهم
العلم به واما في ابي الوهمين فانهم يوجبون عليه
الحمد والرحم ولا يوجبون عليه على ما من ما من
طريق الاولى وبنيته وكثرة اختلاف الاحكام مع
التماثل كالفرق بين العبد بين والعبد وسجاريه
والغاصب والسارق وتماثلها مع التماثل كقتل
العبد عدا وخطاء والكفارة في الصوم والظهار

فما قيل في الردة والزنا فكيف يحكم من مجرد ذلك
 المحال بتبني الاحكام قالوا قال سبحانه فما اعتبروا
 ان انتم الا بشر مثلنا وقرص معاذ على قوله
 الحمد لله وكقولهم ارايت لو انتمضت وخبر
 الشريعة والترك في الشريعة وهل الصحابة
 شاعروا انهم بلا غير فيكون اجماعا لهذا الاصل
 كما قال سبحانه ان في ذلك لعبرة وسوق الآية
 ما نفع من جعلنا على القياس وجعل الشرعيات
 كالغفليات قياس مع تيقن الآية انكاره وخبر
 معاذ ضعيف لا يثبت وسعد او قد مر

بالكثرة

بالمكانة وخبر المفضضة تمثل وكذا الشريعة والشرع
 وقوله دين الله احق بالاعتناء على الاولوية وانكار
 كثير من الصحابة كان بحسب شيوخكم وغيرهم وشور
 لما في الاجماع وحيث ان القياس عندنا باطل من
 اصله فلا نمر في ذكر شرطه وتفاصيله **وهو**
 في مشركات الكتاب والسنة وفيه مطالب **الاول**
 في الامر والنهي الامر طلب فعل بالقول استعلاء
 وسبغنا فعل وما عيناها في حقيقة الايجاب لا
 في الندب ولا فيها لفظيا ولا معنويا ولا
 مع الاباحة ولا في الكل مع النهي يدل شيوع

احتجاج السلف بطريقها عليه بلا تكبر ولقولهم نعم
ما منعك ان لا تنجز اذا امرتك فلينجز الذين ^{لهم} يخافون
عن امره اى اذا قيل لهم اركعوا لا يركعون وقوله
ايماناً شافعوا لان اشفق ولعد العقد ترك العبد
الامثال بعد قول سيده امعل عصياناً وارثاً
الى الاستطاعة لا الى المشيئة والمجاز اول من
الاشتراك دليل التقييد قد ذكر والوارد بعد الخطر
للاباحة **فصل** لا اشعار في صيغة الامر مجردة
بوحدة ولا تكرار وهو مرفى الرضى وقيل برف
فيل بالناظر وجهان حقيقة الفعل كالزمان والمكان

والذين

والقياس على النهى بالحل والنفار قائم من جهتين و
التكرار في الصلوة والصوم من خارج واقضاء الامر
بالشيء النهى عن تركه سلم لكنه محجب الامر والامثال
بالمر لا يوجب ظهوره فيها والمعلق على علم ثابتة
يتكرر تكررها لا غيرها **فصل** الامر لطلب نفس
الفعل من غير دلالة على فور او تراخ وعليه الحق
والعلامة وهو الحق والشيخ على الفورية لما مر وما
كاهن والغضبان بتأخير السقي للعادة والقياس بال
وهم ابليس للمنعين بالسوية والتأخير غير معين
فلا مكلف بالحال ولو تعين فكان وقت العرو والمسارعة

والاستباق الفضل **فصل** انقضاء الامر بالشيء النهي
 من العام اعني تركه مما لا ينبغي الرب فيه اما الخاص
 فلهندين توقف الواجب على تركه فيجب استدراك فعله ترك
 الواجب فيجوز وفيها كلام ولذا فيحقق الذم حال الامر
 عن الاستدراك ويجوز ان النهي عنها وفيه من يستنبط منه
 كذا في الاستدراك فلا يفر الذم مع انتفاء غيا اصل
 هذا الأصل له وللجسم من الجائز مجال واسع ولو ابد
 النهي ضد الخاص بعدم الامر فيعطل كان اقرب
فصل التبع والاكثر عما ان الامر بالوقت لا يكون في وقت
 قصته لو فاعل ولا تتم التحسين على مع غيره بوجوب التمسك

اختصار

اختصاص جهة التصدير والاستدلال بالاداء الى الاداء
 والسوية ضعيف قالوا امرنا بالصوم وتخصيصه ويقوت
 الثاني لا يعقوب الاول والوقت كاجل الزمن ويلزم
 ادائه قلنا النعد بخارجا ممنوع واشتغال الزمة
 فارق ولست ادراك القات مانع **فصل** قيل المطلوب
 بالامر من جزئي مطابق للمهمة الكلية لا هي
 لاستحالتها خارجا وقيل بل هي لتقيدها المطلوب مطبق
 ومنشاء النزاع الاختلاف في وجودها لا بشرط
 والمحق وجودها وجودا مطلقا مطلقا لا يتأني
 مقيد هابل يشمله والقول بان منشاء النزاع عدم

الفرق بينهما في إطلاق بلا شرط بعيد **فصل** النهي لا يحرم للشيء
ولكن العبد على الفعل بعد قول السيد لا تفعل ونحوي
قوله نعم وما فيكم عنه فاستمعوا أهل المطلوب به
كف النفس أو عدم الفعل قولان حتى للعلام في
الكتابين فالاول عدم تأثير القدر في الثاني و
الثاني اعليته الفعلة عن الاول وهذا
أظهر وتأثير القدر في الاستمرار كما هو **فصل**
النهي للدوام عند الأكثر والمرتضى وانما
كالامر والمعلوم قولان لنا استدلال
السلف به على دوامه من غير تكبر والمستدل

بالمنع

بالمنع من ادخال المعية في الوجود ان عننا انما تضارة
والام بغيره قالوا او رد لم اكفوله ولا تعوا ونهى الطبيب
كل اللحم فثبت تركه وبقيد بالدوام ونقصه لا تكرار ولا نقص
قلنا اقرب من التوقيف قائمة والنتيجة باجم منها ما **فصل**
النهي في العبادة لبعضها او بعضها او شرطها بل على شرطها
لكشف عن صحة الثاني بدو غير المأمور به فلا مثال ولا
مناظر مع تساوي الحكمين او وجوبه في كل واحد واستماع
مع رجاءها والنتيجة تساوي العبادة بغيرها والدليل مع تمام
جارية والمباحث مستظهر ابو حنيفة والشيخي يدل على صحة
النهي عند الا لا يمنع فلا يمنع ولكن غير الشرعي كالاساءة

معرفاً بلامه او مصاناً والجمع كن لك والكرة المنقبة وقبل
 ضابغ في المصون لا يفيد لنا استدلال السان بها عليه
 من غير تكثير الاتفاق في كلمة التوحيد والجماعة والخش في
 الاكثرب احدا والكذب فيما خرب وقصة ابن الزبير
 ويتحقق المصون غيرنا هض والمجاويزين الاشواق والثناء
 المشهور البعيد **فصل** اقل مواجب صيغة الجمع ثلثة لا اثنان
 لبادر الزايد عليها وحجب الاخوين للاجماع لا للادب و
 قولهم انا نعلمكم بها مع فرعون وظاهر قوله صلى الله عليه
 الامانة فافقها جماعة لا انعقادها لا لتعليم القدر مع ان
 البحث في صيغة الجمع لا في افطر **فصل** الخصم في حكم العام

على بعض تميانه ويطلق على تصغيره كعشرة وهو اما متصل هو
 الشريد والصفة والغاية ويدل البعض واستثناء المتصل او
 بمفصل وهو يعقوبها ويجوز في الاخوين الى واحد و
 في نحوها متصل او مفصل في محصور قليل الى اثنين وفيها
 ان يجمع يعرب من مدلوله لنا لغويات كل فرع البلد
 ولم ير الا واحد او ثلثة وليس للمخالف ما يعول عليه **فصل**
 العام المخصص بميتين حجة في الباقي والمخالف خمسة اقوال
 اشملها اقل الجمع لما بقاها ما كان واحتجاج السلف فيه
 بل لا تكفي وصيان العبد باعمال الكل لا للزيم الدور او
 الحكم لا ندرو ومعتزة قالوا تعددت مجازاته فتزود

والمتحقق أقل الجمع قلنا نعين بالدليل وتتحقق **فصل** السبب
 لا يخص العام جوابا أو غيره كغير بضاعة وشاة ميمونة
 أعيان المتحقق مع عدم المنافع واحتجاج الامة بأية التهمة
 والظهار واللعان قالوا نعم لمجاز اخرج السبب بالامتناع
 كغيره ولكن نقدر بلائمة ولغات الطائفة ونحتمل من
 حلف لا نعتد بكل تفرع بعد تعدد مدي قلنا القطع
 بأرادة دخوله مانع وهذا المنع مع معرفة السبب ثمرة و
 الطائفة بالزيادة ملحقة وسبب المنع عرف خاص
فصل يخص الستة بثلثها أو بالأصابع والكتاب به وبغيره
 والمتواتر لا يغير الواحد عند الشيخ واتباعه وجوز العلاء

ومنه

وجماعة وقيل ان خص قبله يقاطع وقيل بالوقف وما إلى ذلك
 المحقق وهو اسم المانعون لا يعارض ظني قطعا ولو خص
 النسخ اذ هو مخصص في الأزمان المفضولة انما يعارض به
 اذ اصنف العموم بالمجازية المحجوزون اعمال الدليلين اولى
 من طرح الواحد وقطع المتن ظني الدلالة يعارضه سريعا
 فجمعا بينهما وعدم النسخ للاجماع والضعف بالمجازية غير لاد
فصل اذا تافى العام والخاص وتعارى ابني عليه ولان تعدد
 فبعد حضور العمل به ينسخ وقبله يخص ولان تأخر كالمفاد
 عند المحقق والعلامة وناسخ عند المرتضى لنا تقديم العام
 بوجوب القاطرة أو نسخة وتقديم الجنون لا يغيره أو في

وليت النصوص كالعموم والمتاخر وصف البيان وان جهل
 التاريخ فكذا اول واحتمال النسخ معلق على ما الاصل
 مقدم فلا يصلح للمعاوضة **فصل** لا يبادر الى العمل بالعموم قبل
 طرح عدم الخصص الفحص عنه لا باسائه مقدم لنا شيوع المثل
 المشهور يحصل الشك فوجب قباله فوجب التحريز المساواة بين ^{المثل} قلة من المثل
 وما قبل من ان اكثر النسخ مجازاة فكذب النسخ كما يصدق المثل
 القاصي يشترط انقطع بعدم الخصص والمعارض فلما فنطل القول
 باكثر الادلة وافادة كقوة النسخ او بعض المحققين **فصل** لا يبادر الى
 الاستئناس بالنسخ مجازاة لاشتماله على ولا يجوز في ^{المثل} ثم لا يجوز عليه تقدير
 وقوله نعم الاتباع الظن والاميل لاسلامه لا يجوز ما عودا

على الصغر

على الحقيقة وفيه نظر ويشترط الاتصال ولو حكى المزمع بها انه
 قد التبس والتوجع ونحوها ولا لغاهاهم استثناء المثل في غير هذا المثل
 لا لما روي من تعيين النسخ مع استهانة الاستثناء ولو ثبت ذلك
 عندنا فالا يجوز ان ابن عباس الى شهر فدلنا لم يثبت
 او اذا اظهر ما نوي اول **فصل** الاستثناء المستثنى
 لغو اتفاقا والذكر على جواز الاكثر من الباقي فضلا عن سابق
 وقيل المنع مطلقا في العدد خاصه وقيل مطلقا لما قول
 الامم يتعدى من الغاوين واتفاق الفهاء على الواحد
 بعد عشرة الا عشرة والكلام جملة واحدة فلا تكرار بعد
 اقرار واستعجاب المثل المصنوع كما استعجاب له واحد

واحد الى عشرة **فصل** قيل المراد بعشر في له عشر الألف
معناها وقيل سبعة والاف سبعة النحوي وقيل لها اسمان مؤنث
ومركب للاول لزوم الاستغراق والتسلُّل في شرب
المجارية الا نصفها والقطع بأرادة نصف كلها بمثل الثاني
ولزوم التفرُّج من قانون اللغز وعود الفيز الى جزء الآم
فبطل الثالث ولادابع فتعيين الاول والثاني لزوم
كذب ما هو صدق قطعاً ولا مناص من ارادة احدهما
لكن الاقرار بسبعة والثاني بطلان الاولين بما تم تعيين
ويدفع بسبق الاختراع الاستناد وفي النعمان كلام **فصل**
الاستثناء بعد حمل بالواو الشيخ والشافعية للكل

الحقيرة

الحقيرة للاخيرة المرتضى بالاشتراك والغرض بالوقوف واليه
موجب الحاجبي للاول ضرورة انها كالفرد واسمها ان التكرار
ودفع بالمنع والجهة للتطويل مع امكان الاكث في الجمع
والثاني لم يرجع الى الجدل في اية الذنوب والثانية كالشك
ودفع بعرف الدليل والكل كالمواحدة والثالث حسن الاستثناء
واصاله الحقيقة ودفع برفع الاحتمال وبوجوب الاشتراك
فصل الاستثناء من الاثبات في وبالعكس الحقيرة المستثناة
مسكوت عن نصه واشتباها لنا النقل وكلمة الوحيد ودعوى
ان افادتها الشرعية لا لغوية باطلة واخراج الظهور
ليس من الصلوة وللتقدير وجهان وكذا في المنفى الا تم

والفضيض الشرط والصفة والغاية كالاستثناء في كثير من
الاحكام وبالعقل شايع وحجة المانع وهيئة **مفرد** قبل الغير
في مثل قوله ويعولون بمحض وسعد الشيخ والداجي والعلامة
قولان والمرضى والمحقق بالوقف وهو اسم للاول والثاني
الغير وجوه والثاني مجازية لفظ لا يقدح في مجازية آخر لنا
تعارض المجازين بلا مرجح والاستخدام شايع **المطلب الثاني**
في المطلق والمقيد المطلق ما دل على شايع في جنس والمقيد
مختلف فان اختلف حكمها فلا حمل مطلقا اجماعا الا مع
التوقف والا فان اتحد موجهها شيين حمل اجماعا بياننا لا
نحنا وقيل ان تاخر المقيد لنا الجمع اولى ويقعير البراءة ويصح

الى

الخاص ومنه يعلم بها اجماعا وان اختلف فهم متفقون
في الحمل ومنه متفقون على صحة **المطلب الثالث** في الحمل واللبين
الحمل ما دل لا لغيره واخصه وهو اما فعل لولفظ مفرد او كونه
ولا اجمال في غير قوله امرت عليكم المنيعة لظهور الولد ولا في غير
قوله جن وعلا واسحار وسكما ذ الباء للتبعيض كما مر اما قوله
سبحانه السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما
فعلن في حمل في اليد لا لظلالها على كل العضو وبعضه
قيل وفي القطع ايض لا لظلاله على الابانة والمخرج والعلامة
والغرض والحاجي لا اجمال فيها لانها حقيقة في العضو
المكتوب فهم البعض بالقرينة والقطع ظاهر في الابانة ولا يحمل

الشرط والصفة واللقب والمحل **فصل** مفهوم الشرط حجة
 عند الأكثر وعليه المحقق والعلامة خلاف للرضى وموافقه
 لنا التبادر والسؤال عن سبب الغرض مع اللام وقوله لا زيد
 على السبعين قالوا قد يكون للشرط بدل وقال نعم ان اردنا
 لخصنا قلنا فهو واحد هو وانقضاء الغرض لا يمنع المنع عنه
 او الغرض بالباقي او الاجماع عارض الظاهر **فصل**
 مفهوم الصفة حجة عند الشيخ والشهيد في الذكرى و
 نقاه الأكثر كالمرتضى والمحقق والعلامة الاول ولاه
 للغة الوصف كالاشارة الالبين حيوان وقول الب
 في قوله الى الواجب يحل عقوبة وغيره للثاني انقضاء

الملك

الملك والوصف لا يكون للاهتكام او للسؤال عن محله او
 سبق حكمه في اوصافه ونحوها ووجود ما لا يحصل شيئا منها
 ثم ولعل قوله عن اجتهاد **فصل** مفهوم الغاية حجة عند الأكثر
 الا المرتضى وبعض العامة لما ان التبادر من نحو هو الى
 الدليل بيان آخر وجوبه قالوا ما مر في الصفة قلنا الصوم المقيد
 بكون آخره الدليل بعدم فيه التبدل بخلافها ومفهوم اللقب
 ليس حجة والمخالف ناصر واختلف في انما ونحو العالم زيد
 والظاهر محتملها **فصل** في النسخ وهو وضع الحكم
 الشرعي بدليل شرعي سائر ومفهوم اجماعي ونقاه الاستصحاب
 سيما في القرآن واية العبرة والعدة والصدق والنبأ
 في قوله الى الواجب يحل عقوبة وغيره للثاني انقضاء

الشرط والصفة واللقب والمحل **فصل** مفهوم الشرط حجة
 عند الأكثر وعليه المحقق والعلامة خلاف للرضى وموافقه
 لنا التبادر والسؤال عن سبب الغرض مع اللام وقوله لا زيد
 على السبعين قالوا قد يكون للشرط بدل وقال نعم ان اردنا
 لخصنا قلنا فهو واحد هو وانقضاء الغرض لا يمنع المنع عنه
 او الغرض بالباقي او الاجماع عارض الظاهر **فصل**
 مفهوم الصفة حجة عند الشيخ والشهيد في الذكرى و
 نقاه الأكثر كالمرتضى والمحقق والعلامة الاول ولاه
 للغة الوصف كالاشارة الالبين حيوان وقول الب
 في قوله الى الواجب يحل عقوبة وغيره للثاني انقضاء

يكذبونه وقوله نعم لا يا سيد الباطل من بين يديرو لا من
 لا يصدقونه وما في التوراة من امر آدم بنو فرج بنابنيس
 يكذب اليهود وما نقلوه عن موسى فرينوا وراة طول
 الزمان كما تضمنه التوراة في حق العبد والمصلحة فيختلف
 باختلاف الأزمان وسائر شئهم ظاهرة الدفع **فصل**
 هل يجوز نسخ الشيء قبل حضوره في الرضى والشيخ والعلاء
 والمعتزلة لا والمعتزلة والحاجبي واكثر الامتاع نعم
 الاول نعم البداء وتعلق الامر بتعلق النهي بان
 حسن نسخ النهي اوضح من الامر ولشأن قوله نعم يجوز
 ما دناؤه ويثبت ومود الخمين الى الخمين ونسخ تقديم الصدقة

ونسخ اسمعيل وسواة الرضخ بالموت وكل نسخ كذا للموت
 ان المعتز على كل من الغريقين مستظهر **فصل** في نسخ الكتاب
 والسنة متواترة واحاد بالمثل والكتاب بالمتواتر وهي
 لا احدهما باحادها والامام لا ينسخ ولا ينسخ الا ان
 يتحقق قبل انقطاع الوحي وقد ينسخ النبوة لا الحكم ولكن
 وهو عاوي يجوز بالاشق كما شور ابرهسان وبالإبدال
 كاذبة الصدقة ومع قيد التأكيد ولا منافق كالتخصيص
 ليس للمنافقين ما يعتد به **المنهج الرابع** في الاجتهاد و
 التقليد الاجتهاد يمكنه بقدره باعلى استنباط الحكم الشرعي
 الغرض من الأصل فعلا او قوة فقيمة العلامة في النهاية

استفراغ الوسخ في طلب الظن في حق الاحكام الشرعية بحسب

ينبغي للعم من رتب المقصود الحاسبي استفراغ العقبة الوسخ

في تحصيل الظن حكم شرعي ووافقه العلامة في التهذيب

ويراد بالقبض من ما في الظن من الاجنبى بعيد من الاحتياط

ويقتضيان طريق الاستفراغ العاجل من الاستنباط والتفري

جائز له وايضا في حديث جبر من الصادق عليه السلام في المسائل

في الاحلال على دلائل الحكم فلا فرق والعقب عن

الطلاق غير خارج كالعالم والاعلم وقوله الدور باطل والا

المختلف في غير هذا الاجتهاد في الفروع **فصل** احكام

ليست عن اجتهاد باجماعنا وما ينطق عن الهوى ان هو الاوى يوحى

والوحي

والوحي

والوحي اليه ان يجتهد لا يجعل ما ينطق به روحا كاجتهادنا

بقوله فاعبروا واعلموا بعظمة من الخطايا في حكمه ٢

قطعية لا يشك فيها وهذا يعبر سائر المعصية من

تألف كوحدة الله وهي وايضا المشاورة في غير المسائل الدينية

والا لكان مقلدا لهم ومنع كون الاول حكما شرعيا

اولا في سوق الهدى ثم ايجاز فضل التمتع يمكن وكذا

سرعة الوحي باستثناء الاذن وليس بعد من سرعة الا

وسبق سماع العباس استثناء من جهة محتمل ورتب فضيلة

توكد لما في الاول من كسبه لو كان وحى لما اجتهد

كحاصم بالامية طعنهم بالفتل من الكتب **فصل** المشور

والوحي

والوحي

والوحي

والوحي

والوحي

والوحي

والوحي

والوحي

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا يمكن أن يكون هناك أكثر من حقيقة واحدة
لشيء واحد في نفس الموضوع

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا يمكن أن يكون هناك أكثر من حقيقة واحدة
لشيء واحد في نفس الموضوع

عدم التسويب شيوع خطية السلف بعضهم بعضا لا يكثر
ولما دوي ان له صيب ابرين والخطي واحد ولا لزوم

القيضين وليس مشتركاً لا اختلاف المتعلق ولا استلزام
اعتقاد كل منهما بحال امان في خطية احد هما في الخط

في الكل بحال ويلزم التعرلة المخطئة عند تغير الرأى
او المقلد والمقلد بانواع الخطا وهو مخرج عقلا وفيه تامل
فصل لا بد ان يتجه في مسئلة من محصيل ما يتفق عليه

الاجتهاد فيها من علوم العربية والمنطق والاسول و
التفسير والحديث والرجال وظن عدم الاجماع على
خلاصتها ولا بد من ائني بالبيان القمها وقوة

على رة الفرع الى الاصل وهي العدة في هذا الباب ولا يجب تكرار

النظر بتكرار القضية بل يستحب الحكم والتفصيل بمعنى زمان ذاته
في القوة بكثرة الممارسة والاطلاع غير بعيد واجتهاد القضاة

نافع لرد الغيرة والتجربى بقوله فيما لم يتجزأ من اضاف
وقته وتقليد الافضل من غير عندنا وهم مختلفون ويتجوز

مع التساوي كالمخفد مع التعارض والتكافؤ **فصل**
هل يكفي التقليد في الاصول ام يجب النظر ام يحرم اللجوء

و الثالث لزوم التدبر واجب واكتفاء من الكفا
بكملة الشهادة بلا تكليف استدلال وقوله عليكم

التحايير ونهية الصحابة عن الكلام في مسئلة القدر
بجفتهم اعم من ان كان على العبر

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا يمكن أن يكون هناك أكثر من حقيقة واحدة
لشيء واحد في نفس الموضوع

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا يمكن أن يكون هناك أكثر من حقيقة واحدة
لشيء واحد في نفس الموضوع

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا يمكن أن يكون هناك أكثر من حقيقة واحدة
لشيء واحد في نفس الموضوع

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
فإنه لا يمكن أن يكون هناك أكثر من حقيقة واحدة
لشيء واحد في نفس الموضوع

عدم نقل الاستدلال عن احد منهم وعدم امر احدهم احدا
 به وان الاصول اعني ادلة من الفروع فهي اولى بالتقليد
 وان الشبهات كثيرة والنظر في الوقوع في الضلال
 والتقليد اسلم وان قول من يوثق بكاتبه والامام
 بل العدل العارف اوقع في النفس ما يقيد هذه الدلائل
 المدونة وان قوله نعم فاسئلو اهل الذكر ان كنتم لا
 تعلمون مطلقا على مقيد بالفروع والثاني فوم التقليد
 في الكتاب الجيد خرجت الفروع بالاجماع فبقية الاصول
 واجاب النظر على النبي بقوله نعم فاعلم ان لا الدلائل
 اشد فالامتناع او التماسي والاجماع على وجوب
 العلم

العلم باصول الدين والتقليد لا يحصل بحوان الكذب واجتماع
 النفعين والخروج عن التقليد وجوب النظر عندنا على
 والاكتفاء بالشهادتين اعتمادا على ما يشهد به عقولهم ودين
 العباد من كلام سفيان والتمسك بالمصاحبة من العدل وعدم
 النقل والالزام للخروج الامور منهم مع قلنا الشبهة والنقص
 ما قلنا من بد النفس ممنوعة بل انما هي فيما قد بد الشبهة والمطهر
 تجري في النقل فتمسك او يتبني الى ناطق ويترك الحدوث في
 احتمال كذب الرجوع الى المعصوم ليس تقليدا ولا اوتعية في
 غير ممنوعة والسؤال عن شبهة الانبياء السابقين هذه
 خلاصة ادلة الطرفين وللحق في اكثرها مجال والى استوط

القطع وجع الكلام واثباته بشكل واثباته الاستقام **البحر**

التماس في التوجيهات التي يجب تقديم اشارة على اقر في

العمل وتادها الحاجي ان يكون الامارة ما تقوى به على

معارضها ولا تعارض في قطعتين لاجتماع النقصين ولا

تطعي وظن في التقليين اما بالسند او بالمتن

او المدلول او الخارج فالسند بالعلو وكثرة الروايات

النفذ وافقاهة والعربية والفطنة والوسع والفسط وكثرة

المزكين واعدايتهم وامليتهم بالرجال وبالبيان والمشافهة

والقرب والجرم والحفظ ومخالفة العلماء والعمل بالغا وبعد

الاتساق بضعف او بجهول **فصل** واما المتن فالسند

على الرسل والمقر على السمع والسجع من الاصل على المتشبه

والمؤكد على العاري والحقيقة على المجازة اقر على اعمى واوله

على اكثره وهو على المشترك والخاص على اعمام وغيره

والفيع على عي لا الاصح عليه والمنطق على الفهم والوا

على المخالفة والاختصاص على الاشارة ومنطق التعليل

والمنطق المعطى على ما يقتضيه والعام المخصص على الخاص

واما المدلول فالتمس على الاباحة والاثبات على النفي

وما تضمن ذكر الحد على الموجب والصق على من وما

الخارج فالمعتمد بغيره على عدمه وما عارضه اظهر وبذلك

حبيب الورد وما عمل به الا علون وما دليل تاويله

سید الشہداء
میرزا محمد علی
کتابخانه

5011 023141E

آیه کرمه
علی کرمه
عرب و رمان
خاک

بسم الله الرحمن الرحیم
عالمی در میان خود
بسم الله الرحمن الرحیم

بسم الله الرحمن الرحیم
بسم الله الرحمن الرحیم

[illegible]

الشعر

[illegible]

14

[illegible]

جميع الاحكام اما من جهة اعتبارها
والترتيب ايضا من حيث كونها ارباب اليه بعض الشيء باعتبار ان الامور تبحث عن
احوالها العينية من الاحكام واما البحث عن احوال الاحكام مثل ان الوجوب يحتمل
اوجبه في حق الله تعالى او لا كما في ذلك فاما اوجبه في احوال الادمية
حقه فان وجوبه ان الامر لا يدل على الوجوب الموصي او العيني فلاحا في ارباب
الاحكام من حيث كونها ارباب اليه بعض الشيء واما من جهة اعتبارها
اراد ان يترتب في حق الله تعالى لا يترتب عليه فلا يكون له في حق الله تعالى وجوبه
في غير وجهه في تخصيصه لرب الخلق فهم المقصود وتفصيل فقال وتوحيده بالاحكام
المعنى والاولاد من التساعدة الدينية التي لا تساعدة اعطى منها فهذا العلم
بهذا الاعتبار مما اعظم العلم وقدره فيكون الغائب عن الجاهل ونظر واجب في ان
اراد ان الغائب من العلم والمبدأ في تقدمه فلا يكون منها فاعين الفاعل علم عليه
العلم الغائب فيكون والزمين متقدم وان كانت متاخرة من المخرج ولا الغائب
للعقل بل لا يحصل التمسك بقدره وواجب الرب فيكون وان اراد في فاعله
والعلم متوقف على تصور به ويا بعد من التفرع من حصول التحليل المعلوم
المردود في الزمرة اجتهاد المعلوم والمقصود ذكر الغائب اولها كمال في
الاحكام واما بعد ما ذكره في الدنيا ولم يكسب للدوائر كانت اولها متقدم
كذلك اخرها لانها متعبر بالعرض واما لانها متاخرة من الازمان فاحتمل
في التفرع اليه وذلك التفرع انما يحصل اذا استعمل اصول العقيدة فموضع لاجل
من استعمل الفروع منه الامن لم يضر اقتدام فكره من هذا الطريق الذي

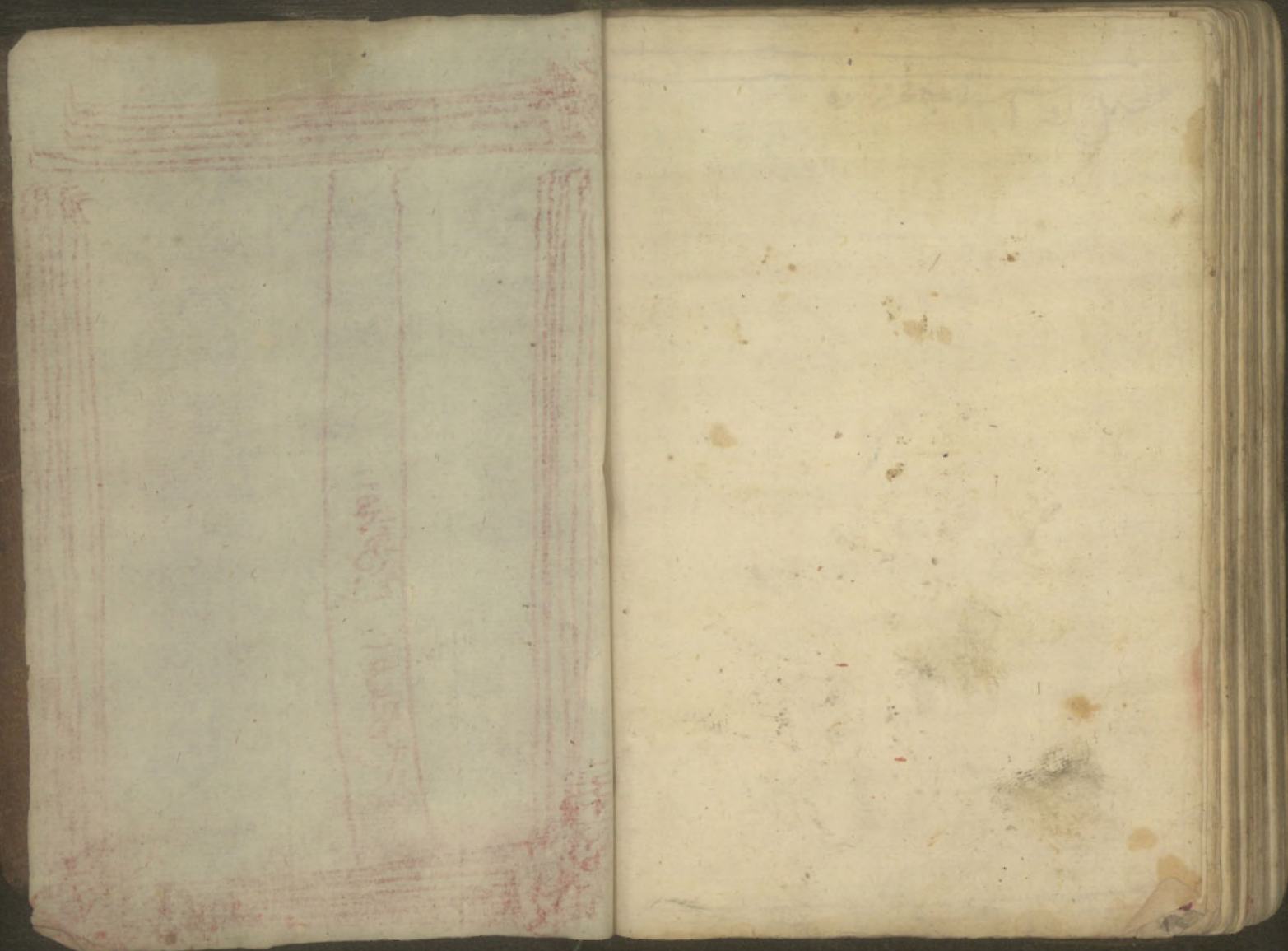
فهو سبحانه على التقدير الذي هو من قدره ان ينزل الوحي على من يشاء
 كما قال الله تعالى وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 من الرسل وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 ولا يترجمه ولا يترجمه على غير ما هو عليه وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 او يحصل له اسم وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 ويجعلها من غيرهم وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 والحق يتحقق انما هو متحقق فيكون وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 يتحقق على ان وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 انما يتحقق على الواجب وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 ويصدق في كل هذه كبره المعارف وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 على الواجب وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 كما هو في الجنس وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 لا يترجمه وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 يتحقق على الواجب وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 لكن وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 وجوبه وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء
 وانما وما ينزل من الوحي الا على من يشاء وما ينزل من الوحي الا على من يشاء

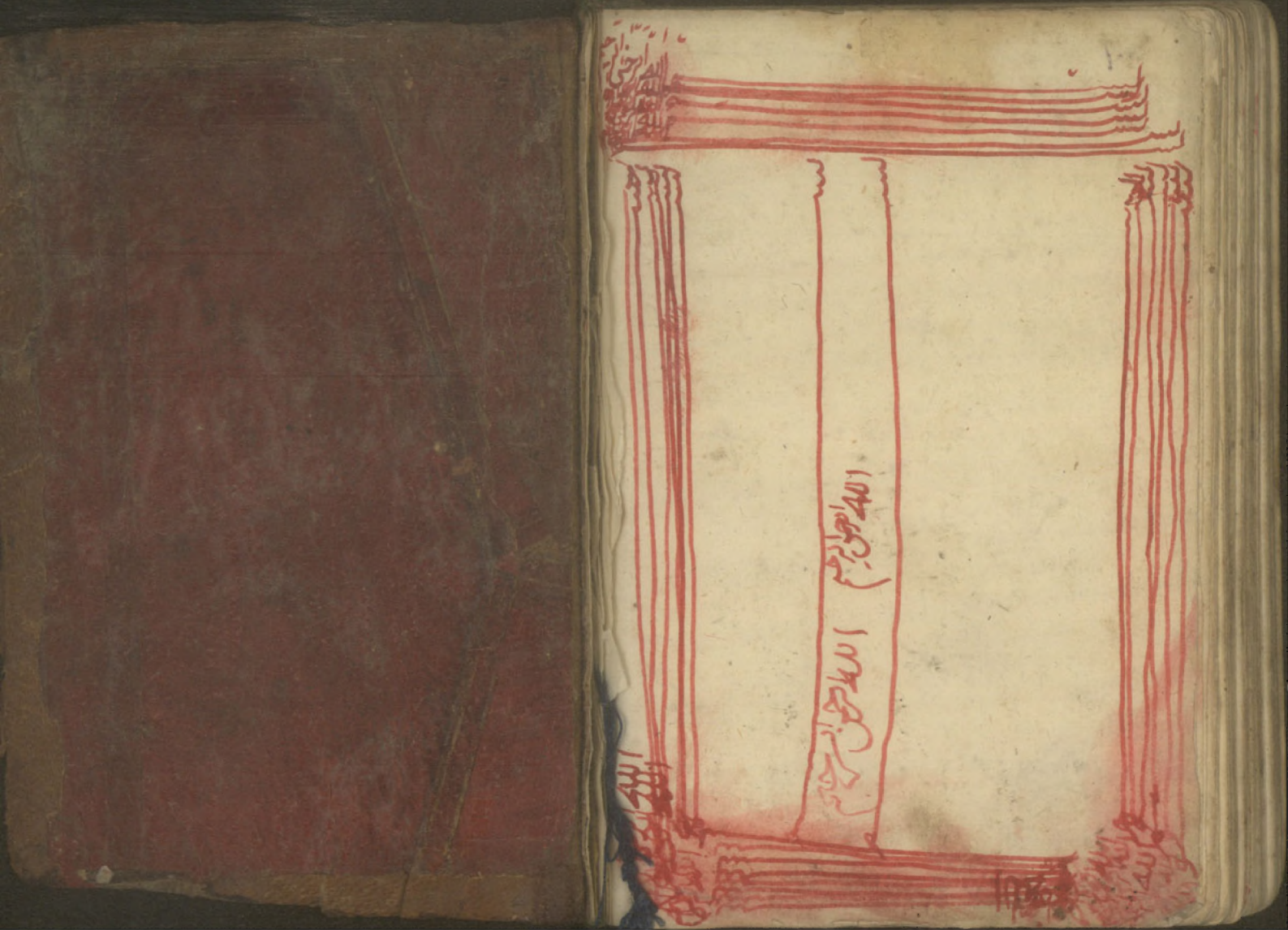
حيث ان كان في نفسه ان يتصوره انما ثبت على وجهه فيكون له ان يتصوره واجب له
 كان حقيقيا او كافي ولا يشهد بان مقدمه الواجب لا بد من ان يكون واجبا كما كان
 وهذا وجه وجوبه الا ان يقيد الواجب بالذات لا بالاعتبار فيكون له ان يتصوره واجب له
 مقتضوه ان ثبت ان كذا في نفسه ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 فغيره الا ان يكون له ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 الواجب الكافي في نفسه لا بد من ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 الواجب فقط فهو واجب كذا في نفسه لا بد من ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 الاسباب والواجب الكافي فقط فلا يندرج تحت الاصل فلا يندرج تحت
 الحكم الواضح في الكبر عليه كذا في نفسه لا بد من ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 عليه الواجب الكافي في نفسه ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 فقط ولا كان تحصيله لا بد من ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 ولا بد من ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
فصل الدليل على صحة ما تقدم من نفي وجوبه في نفسه
 لا بد من ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 مع ان الواجب الكافي في نفسه لا بد من ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 التحصيل في نفسه او اعتبارا في نفسه او ما به يتم الحكم من جميع المزايا
 ليس بملك ما به يتم بالذات بصحح النظر وهو ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 وموزون في نفسه لا بد من ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 المانع والمادة اولي والضرورة اذ ليس المانع في نفسه بل في نفسه

الاول

وادراكه في نفسه لا بد من ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 التحصيل في نفسه او اعتبارا في نفسه او ما به يتم الحكم من جميع المزايا
 ليس بملك ما به يتم بالذات بصحح النظر وهو ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 وموزون في نفسه لا بد من ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 المانع والمادة اولي والضرورة اذ ليس المانع في نفسه بل في نفسه
 التحصيل في نفسه او اعتبارا في نفسه او ما به يتم الحكم من جميع المزايا
 ليس بملك ما به يتم بالذات بصحح النظر وهو ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 وموزون في نفسه لا بد من ان يتصوره ان كذا من الوجود والاشياء يرجع اليه
 المانع والمادة اولي والضرورة اذ ليس المانع في نفسه بل في نفسه

فصل اول در بیان جمیع حروف





الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
هدى

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
هدى

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
هدى

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
هدى

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
هدى

خطی